دي

وما بعده خبره قوله الكلب هو بكسر اللام وهو الذي يأكل لحم الا
قوله انجع اي انفع قوله بناة جمع بان اي انتم بناة مكارم
كالقضاة جمع قاض قوله واساة جمع آسي وهو الطبيب قوله
كلم اي جراحة قوله فتفرع الخ فان قيل الظاهر ان المتفرع المتأخر
هو المشبه لا المشبه به قلنا المراد بالتفرع هنا ان الاول يذكر ثم الثاني
ويشعر به وانه كالمقدمة والتوطئة للثاني فجعل الثاني متفرعا
عليه في الذكر سواء كان في الثاني حرف التشبيه او لا حينئذ وقال
ق المراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ
عنه لفظ الوصف لا ان شفا الدما من الكلب متفرع في الواقع في
شفا احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا
فلا يرد ان التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس
ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار
القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التعليل كما في
قوله تعالى واذكروه كما هداكم انتهى قوله وهو ضربات الظاهر
ان يقال ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب اخر وكانه زعم
ان المشهور منه الضربان الاولان حقيقة قوله في حد السيف لبعضهم
انه فيه في مفهوم المثل قوله فاثبت شيئا منه اي من العيب مع
تقدير كونه منه الخ قال في المطول هذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح
به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور انتهى قال السيد قوله
وهذا زيادة توضيح يعني ان قوله على تقدير كونه منه توضيح للمقصود
وتصريح به لان كون اثبات شيء من العيب على تقدير كون فلول
السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شيء منه على الشرط المذكور
يعني قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذ الظاهر ان قوله
ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كانه قال يعني الشاعر
ان فيهم عيبا ان كان فلول السيف عيبا وقوله فاثبت على صيغة

الماضي

رعا

الماضي كلام من المص متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس فعلا ماضيا
مبنيا على الشرط المذكور جزاء له كما توهم فانه ركيك جدا لفظا ومعنى
فلا بد من قوله على تقدير كونه انتهى وهذا الاعتراض ممنوع لانه لا مانع من
ان الشارح اراد الاشارة الى قوله فاثبت الخ لا الى تقدير كونه منه فقط
وعلى هذا يندفع الاعتراض لانه على هذا يكون اثبت فعلا ماضيا وهو
وما بعده مفهوم من قول المص اي ان كان بيانا لمراد الشاعر فليتأمل
قوله لانه اي لتعلق قوله يجمع الحبل اي عهد خل قوله لانه علق سعر المد
وهو عدم النجيب قوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا قوله في مطلق
الاستثناء اي لا فيما يسمى الاستثناء لان الاصل في الاستثناء في الضرب
الثاني الانقطاع كما سيأتي قوله الاستثناء لعل المراد به اداة الا
ونحوه لامرين الاول انه لو اريد به لفظ الاستثناء لم يكن لهذا
شاذ اذ الموجود في الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثاني قوله
الاتي فذكر اداته الخ فجعله مما ارتهم الاتصال على الاداة فتأمل
قوله من ان الاستثناء المنقطع مجاز اي الاداة مع الانقطاع مجاز قال
في التلويح قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز
في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء واما لفظ الاستثناء فحقيقة
اصطلاحية في القسمين بلا نزاع انتهى فمراده هنا بالاستثناء في
قوله من ان الاستثناء المنقطع مجاز الاداة وقضيته ان المراد بقول
المصروف المراد بالاتصال حقيقته لكن في قول المص حسن فذكر
اداته حزازة للزوم ان التقدير حسنه وان الاصل في اداة
الاستثناء الاتصال فذكر اداته ولا يخفى ما فيه ويجاب بان
الاضافة في اداته لادنى ملابسة وفيه تكلف تامله فالاحسن الحمل
على الاستخدام فالضمير في اداته راجع للاستثناء بمعنى المسمى
والعلامة القطب الشيرازي جعل محل الخلاف لفظ الاستثناء
وتبعه المحلي في جمع الجوامع قوله وكون الاستثناء المراد انه قد